في المهرجان الخطابي الفصائلي الفلسطيني

عدلي صادق
كاتب وسياسي
فلسطيني

في اجتماع الفيديو كونفرانس للأمناء العامين للفصائل الفلسطينية (رام الله ـ بيروت 3 سبتمبر 2020) جرى تقديم أحد المتحدثين باعتباره أمينا عاما لفصيل عُرف في الستينات باسم "طلائع حرب التحرير الشعبية ـ قوات الصاعقة".

وكان ذلك الفصيل، قد انبثق عن حزب البعث الحاكم في سوريا، أيام حكم الأطباء الرئيس نورالدين الأتاسي، ورئيس الوزراء يوسف زعيّن، ووزير الخارجية إبراهيم ماخوس، ومن ورائهم اللواء صلاح جديد.

وفي الحقيقة إن المتحدث الثمانيني، واسمه معين حامد، لم يكن معروفا لدى الفلسطينيين، وقد بدا واضحا أنه ضحل التعليم ولا قدرة له على طرح جملة واحدة بالعربية الفصحى. فقد التزم العامية الدمشقية، بخلاف اللهجة الفلسطينية المتداولة على مستوى اللاجئين الفلسطينيين في سوريا.

معلوم أن ما تبقى من فصيل "الصاعقة" لا يزيد عن أنفار من قدامى المنتسبين، لا يغطون العضوية اللازمة لناد اجتماعي، لكن حماد ومن معه، يتلقون من الصندوق القومي الفلسطيني بأوامر من عباس، دعما ماليا عزيزا في الظروف السورية العسيرة. ومعلوم أيضا، أن عملية تجويف أطر ودوائر منظمة التحرير من الحيثيات وإفراغ السلطة الفلسطينية من مؤسساتها الدستورية لكي يتفرد عباس بالقرار الفلسطيني؛ قد تطلبت الإبقاء على العناوين الفصائلية، لاستخدامها كمظهر ديمقراطي، كما لو أنها موجودة ووازنة ومفوضة شعبيا وتعكس الثراء الثقافي وتعددية المجتمع الفلسطيني في وطنه وشتاته.

وهكذا فإن الغالبية العظمى من صغرى العناوين، تلبي لعباس ما يريد، مقابل أن يلبي لها عباس تمويلها من مقدرات الشعب الفلسطيني، ومن دراهم الضرائب المُجباة من سكان الضفة وغزة.

كان اللافت في خطبة معين حامد هو دعوة الجالية الفلسطينية في الإمارات للانقضاض، مستأنسة بعددها، على مستضيفها وأخوتها الذين تعمل معهم وتعيش في بلدهم. فالرجل من سكان العالم الافتراضي مقطوع الصلة عن حقائق حياة الفلسطينيين حتى الذين يعيشون في سوريا. بل إن هؤلاء الفلسطينيين، وبحكم طبائع البشر، لن يكون احترامهم وولاؤهم، لمن تاجروا بهم وتسببوا لهم ولذويهم بالكوارث.

اجتماع بيروت الخطابي سواء في شكل انعقاده أو في مضامين ما سُمع فيه لن يرقى إلى مستوى إنعاش اللجنة التي انبثقت عنه إذ لم يتطرق إلى إحياء اتفاقية للتصالح دفنها الموقعون عليها

ومن ذا الذي ينكر من الفلسطينيين، أنه حتى سلطتا الأمر الواقع في الضفة وغزة قد جعلتا الشعب يتمنى عودة الاحتلال المباشر. فالفلسطينيون يعرفون كيف يقاومون هذا الاحتلال ولو بالثقافة والمحاكم، أما سلطة الأمر الواقع، فلا دواء لها ولا طريقة لصد تجاوزاتها، ولا قيمة للمحاكم في أكنافها، فقد أصبحت بممارساتها، أحد أخطر أشكال التغذية لفكرة التطبيع، ولفكرة الدولة الواحدة ثنائية القومية.

في هذا الإطار، وفي النواة منه حركة فتح، ومقابلها حركتا حماس والجهاد الإسلامي، انعقد اجتماع رام الله ـ بيروت. ولكي لا يقترب هذا الاجتماع من السياسة بمعناها العملي والمؤسسي، والديمقراطي، الذي يُعلي من شأن النقاش ويؤكد على ضرورته وصولا إلى مفاهيم صحيحة وبوصلة صحيحة؛ اختار عباس أن يقتصر الأمر على خطابات علنية لجميع ممثلي العناوين الفصائلية التي تزيد عن دزينة (أو دوديكا لاتينية) تشكل مجتمعة مهرجان إدانة للتطبيع الرسمي مع إسرائيل.

وشرط هذا المهرجان وسببه، هو أن توضع الإمارات في مكان الواجهة من عقد الدار، كما لو أن مسألة التطبيع الرسمي، ليست لها سوابق، أو ليس هناك من العرب والمسلمين، من اتفق على التطبيع من قديم؛ فمنهم من ترقى في الخدمة، في الشراكة الاقتصادية والعسكرية والأمنية، حتى وصل إلى رتبة فريق أو أدميرال، كتركيا، ومنهم من وصل مع مدة الخدمة، إلى رتبة لواء سرا وعلانية بإبرام المعاهدات والاتفاقات، ومن بين هؤلاء من اكتفى برتبة عميد، يتمتع بميزة الوصال اليومي، كما في حالة قطر، وهذه تشبه تحديدا الطريقة الإيرانية أيام الشاه، فعندما طالبه ليفي إشكول في منتصف الستينات بإشهار العلاقة الحميمة مع طهران الفاتنة، أجابه بهلوي: أليس العشق ألذ من الزواج يا صديقي؟

كل تلك العلاقات قامت تحت عنوان السلام الشامل، وقد ظلت تتكاثر كلما ابتعد السلام وتضاءلت فرصه. والطريف، أن الزعيق الجاري الآن ضد التطبيع، على مرأى ومسمع وأحيانا مشاركة الرتب العالية في التطبيع؛ لم يأخذ مداه الهجومي، إلا في اتجاه طرف تطبيعي لم يتحصل حتى الآن على شريطتين في أعلى ذراعه اليُمنى، بل لم يستكمل التخرج من "الدورة"!

معنى ذلك، أن هناك مفارقة لا يخطئ فهمها أي إنسان بسيط. فعباس والعناوين الفصائلية، يتعاملون مع رتب التطبيع العالية، على قاعدة أن العلاقة مع إسرائيل لا تفسد للود قضية، لكنهم بالنسبة للعريف المستجد، يزلزلون الأرض رياء، ويلبدون السماء غيوما ليس فيها غيث، وهذا من شأنه أن يفتح الباب للعديد من الاستنتاجات: الأولى أن التطبيع في حد ذاته ليس سبب الهجوم على الإمارات.

السبب الحقيقي هو أن المطبع المستجد، لا يزال من خصوم التيار التركي والإخواني الأردوغاني، ولا يريد أن تنشأ دولة دينية استبدادية تحتكر الإيمان في العالم العربي، مثلما أن أردوغان نفسه، وهو يحض على الدولة الدينية في الأوطان العربية؛ لا يريدها لبلاده، وإنما يريدها تابعة لدولته العلمانية. لذا هو حريص على تطمين أتباعه العرب، بقليل من الدروشة بطاقية المصلين على الرأس، وبالحركات التمثيلية.

أما في الحقيقة، فهو مستعد للموت دفاعا عن تركيا العلمانية، وعن تركيا الأطلسية، وعن سمات ميدان "تقسيم" في إسطنبول والشوارع المتفرعة منه.

ثاني هذه الاستنتاجات، أن هبوب العاصفة، وانتحال أسبابها من جنس ما يفعله المحرضون على الهبوب؛ يراد منه الإجهاز على مشروع المصالحة الفلسطينية، السياسية والمجتمعية، التي تفتح الباب لعملية التمكين للإرادة الشعبية ولاستعادة المؤسسات، أداة التحقق السياسي المحترم والمقاوم.

إن اجتماع بيروت، الخطابي، سواء في شكل انعقاده أو في مضامين ما سُمع فيه، لن يرقى إلى مستوى إنعاش اللجنة التي انبثقت عنه، إذ لم يتطرق إلى إحياء اتفاقية للتصالح، دفنها الموقعون عليها. ولم يُسمع في هذا الاجتماع ما يؤشر إلى احتمال شد الهمة، لإسقاط صفقة ترامب ـ نتنياهو ومشروع الضم. فما سُمع هو كلام عن وجوب الإسقاط وليس التوصل إلى أدواته ووسائله.

بقدر ما هو فظ، كان ما طرحه معين حامد طريفا في غبائه وفي اجتهاده تزلفا لعباس. والأطرف، أن عباس نفسه، الذي لم يعترض في حينه على المتحدث الداعي إلى الفتنة؛ استدرك بعد ثلاثة أيام وأصدر بيانا يوصي فيه الجاليات الفلسطينية، ومن بينها الجالية الفلسطينية في الإمارات، بالإخلاد إلى السكينة والود الجميل، وكأن هذه الجالية أو غيرها، تطيق رؤية وجه عباس أو سماع صوته.

العنف ضد النساء عابراً للفرات

مرح البقاعي
كاتبة سورية أميركية

هل هي الضغوط الاجتماعية الخانقة وبعض العادات والتقاليد الرثّة التي تمارس على نصف المجتمع الناعم حصرا، أم هو الوضع المعيشي الصعب وغياب الشعور بالأمن والتبعية الاقتصادية لأولياء الأمر، ما يدفع امرأة في ريعان العطاء والشباب لتقدم على إنهاء حياتها؟

لماذا تنتشر هذه الظاهرة المرعبة اليوم أكثر من أي يوم مضى، هل هي الحرب وغياب الشعور بالأمن والاستقرار في ظل الاقتتال المتنقل والمباغت من مكان لآخر في سوريا؟ أم هو زواج القاصرات القسري الذي يدفع الفتيات الصغيرات إلى تفضيل الموت على دخول حياة غريبة عنهن وعن سنوات عمرهن الغضّة، بل وتناقض طفولتهن التي يسرقها زوج جانٍ من الطفلة – الزوجة المجني عليها؟ وللأسف الشديد تتم هذه الجريمة بتسهيل ورضا من أهل الفتيات القاصرات وتشريع من القانون.

شهدت مدينة كوباني السورية الواقعة شرق الفرات مؤخرا تصاعدا مقلقا للغاية في إحصاءات العنف الممارس ضد النساء. وصل الأمر في بعض تلك الحالات إلى الانتحار، مع دخول بعض الفتيات حالة من اليأس والإحباط دفعت بهن إلى الإقدام على إنهاء حياتهن.

هيئة المرأة، في منطقة شرق الفرات، أطلقت جرس الإنذار إثر الإحصاءات التي أجرتها منذ بداية العام الحالي لرصد حالات الانتحار بين النساء وكانت النتيجة صادمة. فقد أقدمت امرأتان في كوباني على إنهاء حياتهما، بينما وقعت 11 محاولة انتحار، وحالتان للقتل العمد، وحالتان للاشتباه بالقتل أو الانتحار.

كما أظهرت الاستطلاعات أن أعمار النساء من الضحايا من أهل مدينة كوباني تراوحت بين 15 و35 عاما. آخر حادث مؤسف وقع في التاسع من شهر أغسطس الماضي حين قُتلت صبيّة تبلغ من العمر 30 عاما بطلق ناري غادر، ولم يعرف حتى الآن ما إذا كانت المرأة قد أنهت حياتها أم تم قتلها عمدا، لأن التحقيقات لا تزال مستمرة بحسب إعلام الأمن الداخلي في المدينة.

أما على الضفة الثانية من نهر الفرات، وفي قرية الركايا، من ريف إدلب، فقد تناقلت وسائل الإعلام صور قبر الأم الصبية، ميساء درباس، البالغة من العمر 33 عاما، والتي أقدمت على الانتحار لأن أمومتها لم تعد تحتمل العنف الممارس عليها من طرف زوجها وابتزازه لأمومتها بحرمانها من لقاء فلذات كبدها.

عنف يمارس على النساء في ظروف من الحرب والخوف والتهجير وشحّ لقمة العيش على ضفتي نهر الفرات، الذي يعبر سوريا ويشهد على هذا القهر والحزن اللذين يبدوان وحدهما ما يربطان الآن شرق النهر بغربه.

هذه الجرائم المسكوت عنها في سوريا لا بد أن تنتهي وإلى الأبد من مجتمع يرنو إلى تأسيس دولة المواطنة المتساوية، حيث تتمتع المرأة بحقوق وواجبات المواطنة كافة أسوة بالرجل. فالثورة السورية التي خرجت بنسائها ورجالها في العام 2011 لن تكتمل إلا إذا اقترنت ببرنامج حازم لتحرير الإنسان السوري، والمرأة أولا؛ برنامج يضمن حقوق المرأة كاملة على الصعد الاجتماعية كافة، وكذلك مساواتها الدستورية والقانونية التامة مع الرجل في الحقوق والواجبات.

أما الدستور القادم في سوريا الجديدة، ومجموعة القوانين الديمقراطية التي ستنبثق عنه، فيجب أن تؤكّد على حرية المرأة واحترام خصوصيتها واحترام جسدها وعقلها وعواطفها، وتضمينها في القوانين والتشريعات كافة، وتمكين نفاذها عن طريق تفعيل الأدوات والمؤسسات الموازية وإنشاء الروادع القانونية والعقابية لكل من يستمر في الاعتداء على هذه الحقوق تحت أي مبرّر.

هذه الجرائم المسكوت عنها في سوريا لا بد أن تنتهي وإلى الأبد من مجتمع يرنو إلى تأسيس دولة مواطنة يتساوى فيها الجميع وتتمتع فيها المرأة بحقوق وواجبات كاملة أسوة بالرجل

من المثير للقلق والألم في آن، أنه بالرغم من اعتماد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام 1979 لا يزال العنف ضد النساء والفتيات منتشرا في العالم، ومجتمعنا هو الأكثر هشاشة ضمن ظروفه الراهنة من هذا العالم.

وتشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن هناك دولتين فقط من أصل ثلاث دول من العالم قامتا بتجريم العنف الأسري، في حين لا تزال 37 دولة تعفي مرتكبي الاغتصاب من المحاكمة إذا كانوا متزوجين بالضحية أو أنهم يتزوجون في النهاية من الضحية إثر الاعتداء عليها وفقا لمصالحات تجري بين عائلتي الطرفين في هذا الشأن، بينما تحصي الأمم المتحدة 49 بلدا لا توجد فيها قوانين تحمي النساء من العنف المنزلي.

هذه الأرقام بحد ذاتها مرعبة، وتشير إلى وقوع الملايين من النساء في العالم تحت تهديد العنف المنزلي، والانتقام القائم على النظرة المتخلفة والمتكبّرة للمرأة على أنها الطرف الأضعف، والاعتداء اللفظي أو الجسدي، وذلك دونما تجريم أو محاسبة للرجال مرتكبي هذا الفعل سواء كانوا من أقرباء الضحية أو من الغرباء عنها.

في هذا السياق، حددت الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 25 نوفمبر يوما دوليا للقضاء على العنف ضد المرأة، ودعت الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية إلى تنظيم فعاليات ذلك اليوم المخصص للتعريف بهذه المشكلة، ما يمهد الطريق نحو القضاء على العنف ضد النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم.

العنف ضد المرأة هو حالة من الغريزية المرضية التي تحمل الرجل المصاب بهذه اللوثة الذكورية على تنصيب نفسه سيدا مطاعا وحاكما بأمره على نساء بيته، وتوحي له بأنه المسيطر والمتحكّم بأجسادهن وعقولهن ومستقبلهن بلا معترض أو منازع.

هذا المرض المجتمعي لا يمكن البرء منه إلا بإبرام قوانين محلية تندرج ضمن شرعية حقوق الإنسان العالمية وتضمن حقوق المرأة في مجتمعاتها مهما تغايرت الظروف الاجتماعية والسياسية من مكان إلى آخر، فالإنسانية واحدة في كل مكان، وهي لا تغيّر شرطها القائم على المساواة بين الجنسين والاحترام المتبادل ورعاية الحقوق.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk